الفصل الثامن

التجارة والنمو
Growth and Trade

من الانتقادات المتكررة للنظرية التجارية النيوكلاسيكية في الفصل الرابع والخامس هو كونها ساكنة – أي ليست ديناميكية –. كان القصد لنموذج دورة المنتج، إلى حد ما، أن يعالج العنصر الديناميكي في أنماط التجارة والمفقود في النظرية القياسية. كان هناك أيضاً شعور قوي بأن نظرية التجارة غير ملائمة للجدل السياسي في الدول النامية التي كانت حكوماتها مهتمة بزيادة الدخول أكثر منها بكفاءة توزيع الموارد - وهو منحى أدى إلى كثير من السياسات الخاطئة في الربع الثالث من القرن العشرين. ومع ذلك، يمكن بسهولة إدخال النمو في نموذج التجارة الكلاسيكي الجديد، كما يمكن بسهولة تحليل نتائج النمو المترتبة على التجارة. العلاقة العكسية بين التجارة والنمو والنتائج المترتبة على السياسات بالنسبة للدول التي تسعى لتعزيز النمو والتنمية، سوف يتم التعامل معها في الفصل السادس عشر.

يمكن تمثيل النمو الاقتصادي من خلال انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى؛ توليفات أكثر من السلع يمكن إنتاجها الآن عن ذي قبل. بالنسبة لاقتصاد صغير مفتوح، هذا سيزيد من الرفاهية لأن الاقتصاد ينتج الآن على خط سعر عالمي أعلى. في الشكل رقم (٨,١)، إذا كانت حصة X وY من الاستهلاك

الكلي لا تتغير مع النمو، فإن الاستهلاك سوف يزيد من J إلى B ومن الواضح أن الدولة سوف تكون في حال أفضل. عند أي نقطة بين U وV على خط السعر العالمي الجديد سيزداد استهلاك كل من السلعتين، وحتى عند النقاط خارج هذا المدى يزداد الاستهلاك الكلي سواءً كان القياس بوحدات X (يزداد الاستهلاك الكلي، والناتج المحلي الإجمالي GDP، من W إلى $\overline{W}$) أو بوحدات Y (يزداد الاستهلاك الكلي، والناتج المحلي الإجمالي GDP، من W' إلى $\overline{W}'$). هذه النتيجة لا تعتمد على منحنيات سواء المجتمع، إلا أننا بحاجة إلى مقياس للطلب لكي نحدد بدقة أين يقع الاستهلاك على خط السعر العالمي الجديد.

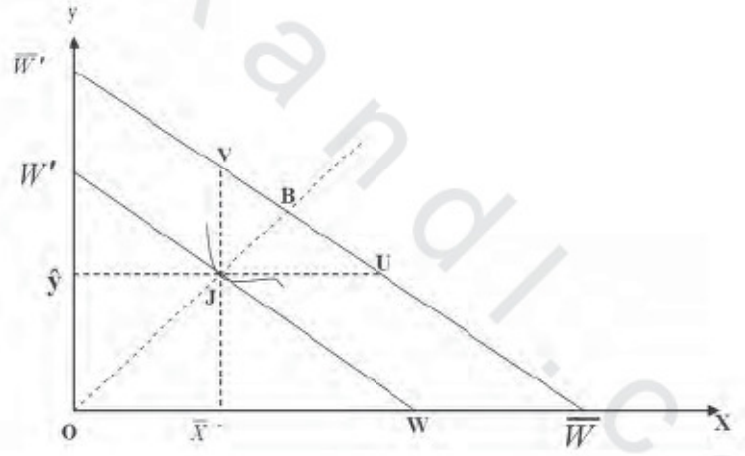

الشكل رقم (١, ٨). التجارة والنمو في اقتصاد صغير.

ملاحظة: بسبب انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى (غير موضح بالرسم) يمكن للاقتصاد أن يستهلك على خط سعر عالمي أعلى ($\overline{W}'$ $\overline{W}$) بدلاً من WW'؛ أي أن الناتج القومي الإجمالي، GNP، مقيما بالأسعار العالمية قد زاد من OW إلى O$\overline{W}'$ بوحدات X. إذا كان الاستهلاك إلى يمين النقطة B، فإن حصة سلعة الصادر Y من إجمالي الإنفاق القومي تنخفض (يكون هناك تحيز لصالح التجارة) وإذا كان إلى يمين U يكون هناك انخفاض جوهري في الاستهلاك المحلي للسلعة Y (تحيز حاد لصالح التجارة).

يؤدي النمو إلى زيادة الرفاهية في الاقتصاد الصغير المفتوح، ولكن تأثيره على مستوى التجارة غير واضح. في الشكل رقم (١, ٨) إذا كان استهلاك ما بعد النمو عند النقطة B، فإن طلب الدولة على الواردات وعرضها للصادرات يزيد نسبياً مع نمو الناتج وإلا فإن التجارة يمكن أن تنمو بأكثر أو بأقل من الناتج. حزم الاستهلاك إلى يمين B، مثل U، تعكس زيادة أكبر في الاستهلاك من X عن الاستهلاك من Y؛ ومن ثم إذا كانت X هي السلعة المستوردة، كما في الشكل رقم (٤, ٧)، سيكون هناك ***تحيز لصالح التجارة pro-trade bias*** لأن استهلاك السلعة المستوردة زاد بأكثر من الزيادة في مستوى الإنتاج. إذا كان الاستهلاك عند نقطة على يسار B، مثل V، مع زيادة أكبر في استهلاك Y مقارنة باستهلاك X، فإذا كانت Y هي سلعة الصادر يكون هناك ***تحيز ضد التجارة anti-trade bias***؛ حصة صغيرة من إنتاج Y يتم تصديرها، ومقارنة بالإنتاج الكلي والدخل فإن كمية أصغر من السلعة X يتم استيرادها. في الحالات المتطرفة إلى يسار V حيث ينخفض استهلاك السلعة المستوردة جوهرياً، حينئذ يؤدي النمو إلى زيادة في الاكتفاء الذاتي؛ هذه النتيجة تحدث فقط إذا كان المستورد سلعة رديئة ينخفض الطلب عليها مع ارتفاع الدخل.

هناك تصنيف مشابه للنمو المتحيز "لصالح" و"ضد" التجارة ينشأ من طبيعة انتقال منحنى حد إمكانيات الإنتاج إلى الخارج. إذا كان انتقال الـ (PPF) منتظما، بمعنى أنه على امتداد أي شعاع من نقطة الأصل فإن النسبة المئوية للتغير في إمكانيات الناتج تكون متساوية، في هذه الحالة لا يكون هناك تحيز تجاري. لكن إذا كان الانتقال غير منتظم بسبب أن النمو يكون نتيجة لتغير تقني أكثر توفيرا لرأس المال أو للعمالة أو بسبب أن النمو يكون نتيجة لزيادة غير متوازنة في عروض

العوامل، ففي هذه الحالة يمكن للنمو أن يكون متحيزاً لصالح التجارة أو ضد التجارة.

عندما يكون النمو ناتجا من زيادة في العرض لأحد عوامل الإنتاج، فإن إحدى النتائج القوية حول تحيز التجارة ستبقى نافذة. في النموذج ذي الأبعاد ٢×٢ يؤدي النمو في عامل واحد، مع ثبات العوامل الأخرى (*Ceteris paribus*)، إلى انخفاض في إنتاج السلعة التي تستخدم العامل الآخر بكثافة نسبياً. هذه النتيجة *(Rybczynski Theorem)*، ذات علاقة وثيقة بنظرية (Stolper-Samuelson) من الناحية التحليلية؛ فالأخيرة تشير إلى الأسعار والأولى إلى الكميات، لكن كلتا النتيجتين تتضمن الأثر التضخيمي وبالإمكان استخدام برهان مشابه. افترض أن القوى العاملة تنمو بمقدار ١٠٪، مع عدم تغير رأس المال. لا يمكن لإنتاج كلتا السلعتين أن يزداد بأكثر من ١٠٪ بسبب إن ذلك سوف يتطلب رأس مال أكثر وكذلك زيادة بنسبة ١٠٪ في العمالة، ولا يمكن للإنتاج من السلعتين أن يزيد بأقل من ١٠٪ لأن ذلك سوف يترك عمالة غير مستخدمة. وهكذا، فإن إنتاج إحدى السلعتين يجب أن يزيد بأكثر من ١٠٪، ويجب أن يكون ذلك في السلعة ذات الكثافة العمالية (السلعة X في الفصل الرابع). حتما التوسع في إنتاج X سيسحب رأس المال بعيداً عن إنتاج السلعةY، وبما أن نسبة رأس المال / العمل لم تتغير (لأنه بالنسبة لبلد صغير مع ثبات أسعار السلع، لا يمكن لأسعار العوامل أن تتغير) فلا بد من انخفاض إنتاج Y:

$$\uparrow Q_X > \uparrow Q_L > \uparrow Q_K > \uparrow Q_Y$$

يوضح الشكل رقم (٢, ٨) نظرية *Rybczynski* من خلال مخطط صندوق إدجورث (Edgeworth Box) إذ إن زيادة عرض العمل تؤدي إلى توسع الصندوق في اتجاه واحد. مع ثبات أسعار العوامل فإن نسبة رأس المال/ العمل في كل نشاط، والتي تمثل بواسطة شعاع من الأصل، تظل ثابتة.

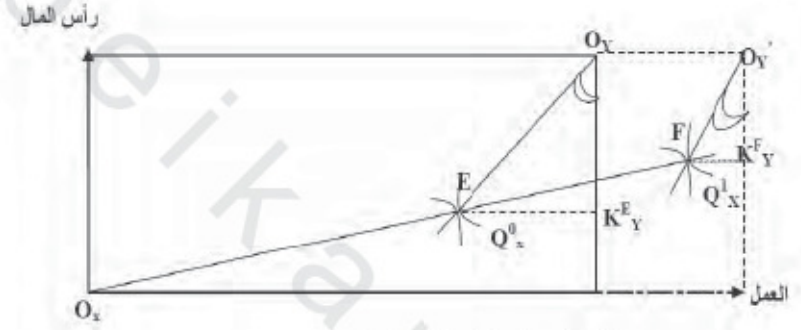

الشكل رقم (٢, ٨). نظرية Rybczynski .

ملاحظة: بعد زيادة القوى العاملة، يزيد إنتاج السلعة ذات الكثافة العمالية X، أي أن منحنى الإنتاج المتساوي Q_x^1 يمثل مستوى إنتاج أعلى من Q^0_x. وبما إن كمية رأس المال المحددة لإنتاج Y انخفضت من K^E_y إلى K^F_Y، ونسبة رأس المال إلى العمل لم تتغير، لا بد من انخفاض إنتاج للسلعة ذات الكثافة الرأسمالية Y.

نقاط التوازن على منحنيات التعاقد القديم والجديد، E وF، هي نقاط تقاطع الخطوط ذات العلاقة؛ ومع استخدام كمية أقل من كلا المدخلين في إنتاج Y يجب أن تكون النقطة F مرتبطة مع إنتاج أصغر من Y عنه عند النقطة E.

إن نظرية Rybczynski، أسوة بنظرية Stolper-Samuelson، مستقرة بشكل معقول؛ لأنها لا تعتمد على فرضيات حول الدول غير الداخلة في التحليل. تظل الخلاصة التي مفادها أن مزيج الإنتاج يجب أن يتغير بمعدل أكبر من التغير في مزيج

العوامل المتوفرة صحيحة بصرف النظر عما إذا كانت التقنيات والرغبات تختلف عبر الدول. ومع ذلك، فإن ملاءمة نظرية ريبكزنسكي للتطبيق محدودة بسبب إننا نادراً ما نلاحظ حالة مطلقة للنمو الناتج من زيادة العرض في عامل واحد مع عدم التغير في التقنية أو في عرض العوامل الأخرى. حالة واحدة يمكن أن تكون فيها النظرية توضيحية تتعلق بالدول التي تتمتع بوفرة في العمالة مع تسارع في نمو العرض لتلك العمالة؛ إذا كانت مثل هذه الدولة مفتوحة للتجارة، فسيكون النمو متحيزا للتجارة مع ازدياد الصادرات بأسرع من الإنتاج[١].

التجارة والنمو في دولة كبيرة
Growth and Trade in a Large Country

بالنسبة إلى الدولة التي تستطيع أن تؤثر في الأسعار العالمية، فإن تأثير النمو على شروط التبادل التجاري يعتمد على التحيز التجاري للنمو[٢]. التحيز ضد التجارة ينقل منحنى العرض المقابل للدولة النامية قريباً من محور سلعتها المستوردة؛

(١) الزيادة في القوى العاملة يمكن أن يكون نتيجة لتسارع النمو السكاني (كما في بنغلاديش) أو لانخفاض معدل الولادة الذي يرفع معدلات زيادة مشاركة القوى العاملة كما في الاقتصادات ذات الأداء المرتفع في دول شرق أسيا (العائدات الديموغرافية التي حصدتها كوريا وتايوان، على سبيل المثال، في الستينيات والسبعينيات وتايلاند وإندونيسيا في الثمانينيات والتسعينيات).

(٢) نتيجة مشابهة تنطبق على حالة الانتقال الكبير للطلب. على الرغم من أن التغيرات الكبيرة في الطلب ليست شائعة، فمن الأمثلة الشهيرة إلزام ألمانيا بدفع تعويضات بعد الحرب العالمية الأولى. جادل (Keynes) بأن ذلك كان عقابا مضاعفا؛ لأن إنتاج الصادرات الإضافية لدفع التعويضات سوف يضعف شروط التجارة لألمانيا. أشار (Ohlin)، وكان محقا، إلى أن التأثير الكلي للانتقال يعتمد على تركيبة الطلب، من الأمثلة الحديثة لمشكلة الانتقال التي يمكن أن تظهر: إذا وجد أحد مستقبلي المساعدات الخارجية فإن ازدياد طلبه على الواردات باستخدام أموال العون تدفع أسعار الواردات إلى أعلى.

لذلك يكون الطلب أقل وتتغير شروط التجارة لصالح الدولة، كما هو الحال في الانتقال من OA إلي "OA في الشكل رقم (٨,٣). إذا لم تتغير الظروف في باقي العالم (أي: لم تتحرك منحنيات العرض المقابل)، فإن الدولة النامية تتمتع بفائدة مضاعفة من النمو الاقتصادي: يكون إنتاجها أكبر وتدفع مقابلا أقل لوارداتها.

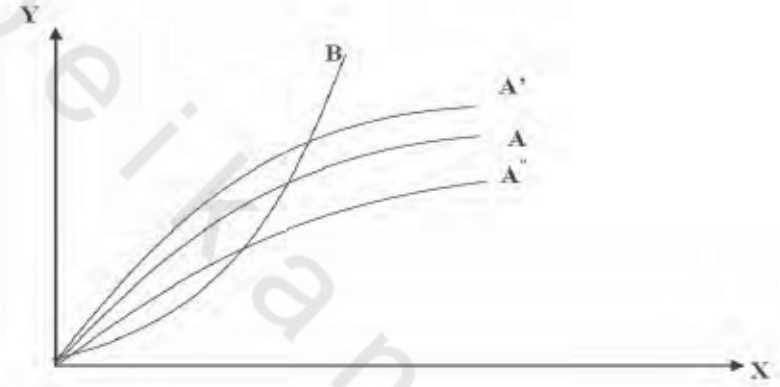

الشكل رقم (٨,٣). النمو ومنحنى العرض المقابل.

ملاحظة: النمو المتحيز ضد التجارة ينقل منحنى العرض المقابل للدولة A من OA إلى 'OA ؛ كميات أقل من سلعة الصادر Y ستعرض عند أي مجموعة من الأسعار العالمية، لذلك يزداد السعر النسبي للسلعة Y وينتقل باقي العالم إلى نقطة منفعة أقل على منحنى العرض المقابل OB. وإلا فسوف يكون للنمو تأثير عكسي، مع انتقال منحنى العرض المقابل للدولة A من OA إلى 'OA.

ينقل النمو المتحيز للتجارة منحنى العرض المقابل في الاتجاه المعاكس، من OA إلى 'OA في الشكل رقم (٨,٣). الآن، ولأن الدولة ترغب في المزيد من التجارة، فهي تعاني من تدهور في شروط التبادل التجاري، وهذا يعادل (يلغي) بعض فوائد النمو. في الحالة المتطرفة، يمكن للتأثير السلبي على شروط التبادل التجاري أن يفوق المنافع من زيادة الناتج، وهذا يقود إلى حالة ***النمو المفقر***

Immiserising growth (Bhagwati,1958). في الشكل رقم (٨,٤) يكون التوسع في العامل المستخدم بكثافة (نسبياً) في إنتاج السلعة المصدرة، Y، مرتبطا مع مثلث تجارة أكبر عند الأسعار العالمية القديمة، أي أن النمو يكون متحيزا لصالح التجارة (هذا يوافق نظرية ريبكزنسكي).

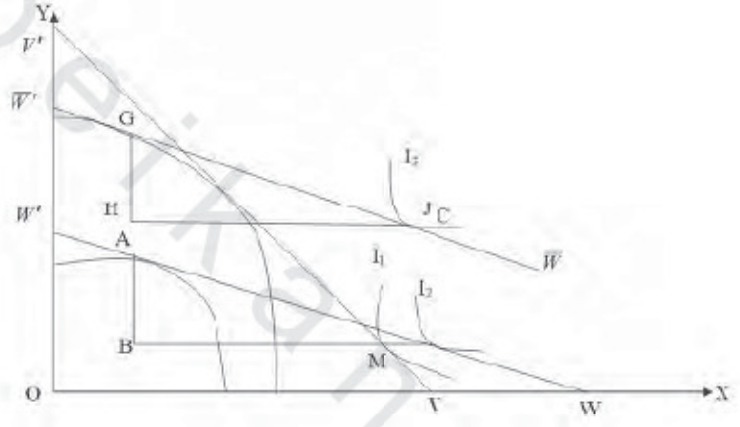

الشكل رقم (٨,٤). النمو المفقر (Immiserising growth).

ملاحظة: النمو الاقتصادي هنا يكون متحيزاً لصالح التجارة، بالأسعار العالمية الثابتة يصبح مثلث التجارة GHJ بدلاً من ABC. بالنسبة للدولة الكبيرة، سوف ينخفض السعر النسبي لسلعة الصادر Y، أي أن خط السعر العالمي يصبح أقل تسطحا. إذا انخفض سعر Y بشكل كاف، مثلا كما هو مبين في V'V، فإن الاستهلاك بعد النمو، M، يمكن أن يكون على منحنى سواء أقل من استهلاك ما قبل التجارة، أي أن النمو الاقتصادي ترك الدولة في حالة أسوأ.

سوف ينتقل منحنى العرض المقابل كما في الشكل رقم (٨,٣) من OA إلى 'OA، وسيصبح خط السعر العالمي أقل تسطحا؛ وبالتالي تنخفض المنفعة عما كانت عليه عند النقطة J على منحنى السواء I_3 الذي أمكن الوصول إليه بعد النمو عند الأسعار العالمية القديمة. إن مدى الزيادة في حدة انحدار خط السعر

العالمي في الشكل رقم (٨,٤) يعتمد على مرونات العرض والطلب المختلفة، لكنه من الممكن أن يصير مثل VV' حيث يصبح من غير الممكن تحقيق الاستهلاك حتى عند نقطة ما قبل النمو، C. كان النمو عند النقطة M مفقرا؛ لأن الدولة أضحت في وضع أسوأ عما كانت عليه قبل النمو؛ فمنحنى السواء I_1 يقع تحت منحنى السواء قبل النمو I_2.

ما هي احتمالات حدوث النمو المفقر؟ هناك ثلاثة شروط يجب توفرها. يجب أن يكون النمو متحيزا للتجارة. ويجب أن يكون الطلب الأجنبي على الصادرات غير مرن بالنسبة للسعر، وبالتالي تقود زيادة الكمية المعروضة من Y إلى انخفاض جوهري في سعرها. كما يجب أن تكون الدولة 'النامية' معتمدة على التجارة بشكل كبير.

يعطي النمو البرازيلي القائم على زراعة البن في الثلاثينيات مثالا يستشهد به كثيراً للتدليل على النمو المفقر، إلا أنه مثال مثير للجدل نسبة لوجود الكثير من الأسباب الأخرى للأداء الاقتصادي الضعيف لتلك الدولة خلال الثلاثينيات. تعتمد الظاهرة على وجود المنافسة غير التامة، بمعنى أنه يمكن لدولة ما على حده أن تؤثر على الأسعار العالمية، وعلى الرغم من أن الناتج المفقر يعني ضمنيا أن الدولة كوحدة لا تستخدم قوتها السوقية، لكن غياب التنسيق بين منتجيها قد يؤدي، على غير قصد منهم، إلى إلحاق الضرر بهم جميعاً[٣]. ومع أن كثيرين قد

(٣) إنه مثال على نظرية ثاني أفضل خيار (the theory of the second best) التي تقول إنه في حالة غياب أحد الشروط اللازمة للرفاهية المثلى فإن التغيرات التي يمكن أن تحدث تحسناً في الرفاهية في نموذج التوازن العام غير المقيد ليست بالضرورة كذلك. في غياب أسواق المنافسة التامة يتوقع الوصول لنتائج متناقضة.

انتهزوا إمكانية حدوث ظاهرة النمو المفقر كمبرر للدول النامية لتتوخى الحذر من التجارة الدولية، إلا أن الظاهرة نادرة الحدوث في دولة فقيرة تكون حصتها في التجارة العالمية، على الأرجح، صغيرة.

بالرغم من أن النماذج في الفصلين الرابع والخامس تكون ساكنة، إلا أن النتائج حول مكاسب التجارة تظل عموماً نافذة بالنسبة لاقتصاد في طور النمو. بالنسبة لاقتصاد صغير مفتوح يمكن لحصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أن تتغير لكن النتائج الضمنية للنمو على الرفاهية تكون صريحة وموجبة. بالنسبة لاقتصاد كبير، إذا كانت التغيرات في تركيبات الإنتاج والاستهلاك مجتمعة تؤدي إلى تحيز ضد التجارة، فإن الأثر الموجب على شروط التبادل التجاري سوف يضاف إلى منافع النمو. في حالة النمو المنحاز لصالح التجارة فإن الأثر على شروط التبادل التجاري سوف يلغي بعض منافع النمو، لكن الحالة التي يكون فيها التأثير السالب على الأسعار العالمية أكبر من منافع زيادة الإنتاج بحيث يكون النمو مفقرا، لهي حالة بعيدة الاحتمال. في الواقع، بالنسبة لاقتصاد في طور النمو تكون الدولة في وضع أفضل في وجود التبادل التجاري عنه في عدمه. إن العلاقة السببية العكسية، أي: هل التجارة جيدة للنمو، هي أكثر إثارة للجدل وسيتم تناولها في الفصل السادس عشر.